Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

25 Juin 2010
25 يونيو 2010

المنعطف

لماذا يلف الصمت والنسيان اختفاء نجلي الباحث السوسيولوجي المغربي الراحل بول باسكون لأزيد من ثلاثين سنة؟

ما موقف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان؟

■ بوشعيب الضبار

عاش الباحث الإجتماعي بول باسكون في المغرب، مخلصا ووفيا لهذه الأرض التي رأى الحياة فوقها، بمدينة فاس سنة 1932 من أبوين فرنسيين، وارتبط بالقرية والزراعة والسهل والجبل بالمغرب أشد ما يكون الارتباط قوة وتجذرا ومتانة وانغراسا في التربة.

وبلغ من شدة عشقه للفلاحين وللناس البسطاء في المداشر والمناطق النائية، أن جعل منهم اصدقاءه، وسخر قلمه وابحاثه في مجال علم الإجتماع للدفاع عنهم، مطالبا بتحسين أوضاعهم الاقتصادية والإجتماعية، وتوفير كل الامكانيات المادية اللازمة لهم، دعما ومساندة لهم لضمان أفضل الشروط للإنتاج الزراعي، ولينعموا بالتالي بحياة انسانية قوامها الاحساس بالكرامة.

كان بول باسكون هو الصوت الناطق بلسان المغرب العميق، والمعبر الأمين عن آماله وآلامه وهمومه من خلال أبحاثه ومؤلفاته القيمة، التي غدت مرجعا أساسيا للباحثين الاجتماعيين المغاربة لا سيما في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، لاعتماده في إنجاز تلك الأبحاث على الواقع، كما هو، وكما عاشه عن كثب.

كان صاحب مشروع علمي واجتماعي واضح الملامح، ومؤسس مدرسة في علم الإجتماع، لها أسسها وقواعدها، وامتد تأثيرها إلى الأجيال الجديدة من الباحثين المغاربة القدماء والجدد منهم، فنهلوا منها، أو كتبوا عنها، منوهين بثرائها الفكري وزخمها.

ومن بين هؤلاء عبد الله ساعف، الباحث المغربي الذي اصدر أوائل سنة 2006 كتابا بعنوان " السوسيولوجيا السياسية للمغرب العميق في سيرة بول باسكون "، ابرز فيه عمق تجربة هذا الكاتب والباحث الذي وضع، خلال مسار عمره القصير، أكثر من مائة وخمسين نصا في مختلف انماط البحث الاجتماعي، برؤية استراتيجية، تنطلق من الواقع لتستشرف أفق المستقبل.

أما الباحث الإجتماعي عبد الرحيم العطري، المنتمي لجيل الشباب، فقد رسم عن الراحل بول باسكون، الذي منحت له الجنسية المغربية، " بورتريها " استحضر فيه مجمل عطاءاته الغزيرة في مجال البحث الإجتماعي، متوقفا عند أبرز محطات سيرته العملية كاستاذ وباحث بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، مرورا بحياته الشخصية، وزواجه شهر يناير سنة 1955 برفيقة عمره جانين، وصولا إلى "الرحيل/ اللغز والمثير" في حادثة سير بموريتانيا، يوم 22 أبريل سنة 1985.

وقال العطري معلقا على ذلك الحادث الأليم: رحل بول باسكون، وتردد في الأوساط العلمية الشكوك حول الرواية الرسمية لرحيله برفقة كاتم أسراره أحمد العريف، لكن لا أحد من الأصدقاء يريد اليوم أن يفجر أسرار العلبة السوداء للسيولوجيا المغربية، كلهم يعضون الشفاه، ويعتصرون الألم، كلما أثير الحديث عن الرحيل الملغز، لكن لا أحد يتكلم".

وكما كان رحيله المفاجئ دراميا، كذلك كان حادث اختفاء ابنيه جيل ونادين في الأقاليم الجنوبية بعد تحريرها من الاحتلال الاسباني، من دون أن تتضح حقيقة ذلك، حتى الآن، "لغياب المعطيات الدقيقة الخاصة بهذا الملف، الذي يحيط به الغموض والالتباس من كل جانب" يقول مصدر اتصلت به "المنعطف"، ولعل الجانب المثير للاستغراب في المسألة هو الصمت الرسمي للحكومات المتعاقبة التي حسب علمنا، لم تبذل أي مجهود للكشف عن مصير ابني بول باسكون، فلا هيئة الإنصاف والمصالحة تحركت في هذا الصدد، ولا مجلس المستشارين لحقوق الإنسان، أزاح الغبار عن هذا الملف، ولا الجمعيات الحقوقية المغربية انبرت للدفاع عنه، ولا رفاق بول باسكون قاموا بما يمليه عليهم الواجب إزاءه.

صحيح أن الراحل بول باسكون حظي بعد رحيله بأكثر من التفاتة تقدير نحوه كإنسان، وكباحث في السوسيولوجيا، من خلال عقد ندوات حول فكره وأبحاثه، ومنها مناظرة دولية نظمتها شعبة العلوم الإنسانية بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة بالرباط، في لمسة وفاء له، وذلك خلال أيام 8 و9 و10 دجنبر 2005، إلا أن أفضل تكريم لروحه، كرجل وكباحث أحب المغرب وأخلص له حد الذوبان والانصهار في عشق تربته هو الكشف عن مصير ابنيه جيل ونادين.

Revue des droits de l'Homme

بيان اليوم

في دراسة أنجزها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية

العجز في قطاع السكنى لا يزال مهما رغم النتائج الجيدة التي سجلها القطاع

وقطاع الصحة يشكو من العديد من النقائص بالرغم من المكتسبات التي حققها

أكدت دراسة حول «الحق في التنمية بالمغرب، بين العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأهداف الإنمائية للألفية»، تم تقديمها يوم الأربعاء الأخير بالرباط، انه بالرغم من النتائج الجيدة التي سجلها قطاع السكنى في المغرب، فإن العجز في هذا القطاع لازال مهما، إذ يصل عدد الأسر التي تتكون كل سنة 120 ألفا، في حين يبلغ الخصاص نحو 600 ألف وحدة.واضافت الدراسة، التي أنجزها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وركزت على أربعة حقوق ترتبط بأربعة قطاعات هي الشغل والتربية والسكن والصحة، أن قطاع السكن عرف دينامية مثيرة للانتباه خلال فترة 2007-2003، ترجمها بشكل خاص، تسريع وتيرة إنتاج الوحدات السكنية التي انتقل عددها من 81 ألفا و670 وحدة سنة 2000 إلى 110 ألف و810 سنة 2006.

وأبرزت الدراسة أن تحليل قطاع السكنى، حسب شبكة معايير التحليل تربط بين الأهداف الإنمائية للألفية والحقوق الواردة في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يبرز التقدم المحرز، والنواقص المسجلة والإكراهات التي تعيق الولوج إلى سكن لائق، مشيرة إلى هذا التحليل قد هم أربع أوجه هي: الولوج، الحكامة، السياق التشريعي والتتبع والتقييم. فبخصوص السياق القانوني، سجلت الدراسة أن الحق في السكن غير منصوص عليه بشكل صريح في النصوص القانونية المغربية، لكن المملكة تتوفر على نصوص تشريعية وتنظيمية تنظم وتؤطر قطاع السكن، مشيرة إلى هذه الترسانة القانونية تشهد ملاءمة مستمرة، لكن بوتيرة مصادقة على القوانين جد بطيئة، مع وجود صعوبات في التطبيق، وهو واقع ينطبق على مدونة التعمير، التعمير العملياتي، العلاقات بين المالكين والمكترين. كما لاحظت وجود تبسيط مساطر رخص البناء وإقامة التجزءات، والإجراءات الاستثنائية في علاقة مع وثائق التعمير من أجل تشجيع الاستثمار خاصة في مجال السكن الاجتماعي، إلا أن هذا التبسيط، غير مؤطر بالشكل الكافي، من الناحية القانونية، مما يؤدي إلى اختلالات هامة مرتبطة بالتخطيط الحضري وانسجام التنمية الحضرية.

وأضافت، أن غياب التقييم المستمر من أجل مواكبة تنفيذ البرامج، (الدراسات التقييمية القليلة والمنجزة غالبا في إطار شراكات مع الجهات المانحة)، يفضي إلى عدم ترصيد ومراكمة الفاعليين المعنيين بالشكل الكافي لنتائج تلك الدراسات. وفي ما يتعلق بالحكامة، أشارت الدراسة إلى أن القطاع لازال يعاني من عدة اختلالات تحد من أثر تدخلات الدولة في هذا المجال، من بينها على الخصوص وجود تفاوتات مهمة بين الجهات، وبعد مناطق إعادة الإسكان من مناطق الأنشطة

المكثفة والخدمات، والتمركز المفرط لكل الوسائل بين يدي الفاعل العمومي، على حساب الخصوصيات المحلية وتنوع المقاربات، وذلك رغم تعزيز التحكم في مشاريع الأشغال العمومية، وتسجيل تقدم قليل على مستوى الجودة الحضرية والمعمارية وفي مجال الملاءمة مع الظروف المناخية والممارسات الثقافية للسكان.

وعلى الصعيد التشريعي، أكدت الدراسة أن القطاع ينظم عبر جملة من النصوص التشريعية يعود أصلها إلى فترة الحماية، لافتة الانتباه إلى أنه رغم بذل عدة جهود منذ ذلك الحين، من أجل ملائمة النصوص القانونية لتطور المجتمع، إلا أن الترسانة التي وضعت خلال فترة الحماية لم تخضع بعد للتعديلات اللازمة لمسايرة التحولات السريعة التي يعرفها القطاع.

وعلى مستوى قطاع الصحة، افادت نفس الدراسة أن قطاع الصحة بالمغرب ما زال يشكو من العديد من النقائص بالرغم من المكتسبات التي حققها. واوضحت الدراسة، أن قطاع الصحة بالمغرب يعاني من نقائص تبرز من خلال الوقوف على نسب الولوج إلى العلاج وحكامة القطاع وسياقه التنظيمي وتقييمه.

وعزت الدراسة النقائص المسجلة في هذا المجال إلى غياب المراقبة الضرورية، خاصة في سياق يهيمن عليه امتهان الطب بطريقة غير قانونية، وهدر الموارد، والغياب، والرشوة في المؤسسات الاستشفائية، وضعف البرامج الاجتماعية ووسائل تحفيز العاملين في القطاع. وأشارت الدراسة، في ما يتعلق بنسب الولوج، إلى مجموعة من النواقص من بينها على الخصوص تعرض المجموعات الهشة مثل النساء والأطفال والأشخاص المسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى عدم المساواة، وهو ما تعكسه التباينات الحاصلة بين الجهات (المجال الحضري، شبه الحضري، القروي)، خاصة على مستوى توزيع الموارد البشرية، والبنيات الصحية الأساسية والتمويل العمومي، وما يشوب العرض الكلي في شقيه العمومي والخصوصي من ضعف على مستوى التكامل بين القطاعين حيث لم يستطع هذا العرض اقامة توازن بين مختلف الجهات والأقاليم فيما يخص الخدمات الصحية الأساسية. وسجلت أن معدل وفيات الأمهات والرضع في المغرب يعد واحدا من أعلى المعدلات في العالم، وتعرف هذه النسبة تفاوتات صارخة بين الجهات وبين المدارين الحضري والقروي، وعزت هذه الوفيات إلى عدم توفر الشروط الصحية اللازمة للولادة حيث أن عددا مهما من النساء لازلن يلدن في بيوتهن بمعزل عن أي اشراف طبي. وفي ذات السياق، أبرزت الدراسة معاناة الفئات المعوزة، خاصة القاطنة في المدار القروي، من عدة صعوبات (اقتصادية وجغرافية وسوسيو ثقافية) تحول دون الوصول إلى الخدمات الصحية التي تعرف بنياتها توزيعا غير متكافئ سواء على المستوى الطبي أو الطبي الموازي. وبخصوص الإطار القانوني، أوضحت الدراسة أن القانون المغربي يتضمن مجموعة من النصوص القانونية، تدمج، إذا نظر إليها في شموليتها، الحق في العلاج، إلا أن الترسانة التشريعية والتنظيمية تبقى غير كافية في بعض الأحيان ومتناقضة أو متجاوزة في أحيان أخرى، معتبرة أن هذه القوانين لا تعبر عن وجود سياسة وطنية في مجال الصحة كما أنها لا تعكس وجود نظام وطني لقطاع الصحة، فضلا عن أن البنيات المعتمدة حاليا لا تشمل كل الهياكل والعمليات الصحية. وفي مجال الحكامة، سجلت الدراسة أن السلطات المعنية بالنهوض بقطاع الصحة كثفت من تدخلاتها بغية ملاءمة العمل الصحي للسياق الاجتماعي والاقتصادي وتقويم التفاوتات في الولوج إلى العلاج والتقليص من وقع الأزمة المالية التي تشكو منها القطاعات الاجتماعية بصفة عامة وقطاع الصحة بشكل خاص. وأشارت في ذات السياق، إلى أنه بالرغم من برنامج الإصلاح الذي يوجد قيد الإنجاز، إلا أن نمط حكامة قطاع الصحة لازال يعرف نقائص مهمة، تتجلى بالخصوص في قصور في ما يتعلق بالتعاون والتنسيق بالنسبة للبنية الداخلية للوزارة وعلاقتها مع باقي القطاعات، وتضخم الوسائل المادية والبشرية التي تتوفر عليها الإدارة المركزية في مقابل الوسائل الموضوعة رهن إشارة المصالح على المستوى الإقليمي، وكذا احتكار التشريع في المجال الصحي من لدن السلطات العمومية، في ما يبقى دور القطاع الخاص شبه منعدم، وكذا وجود تفاوتات في توزيع مؤسسات تقديم العلاجات العمومية والخاصة من منطقة إلى أخرى. وأكدت الدراسة، من جهة أخرى، أن التقييم الدوري يبقى هو المهم عبر وضع نظام وطني للمعلومة الصحية، من أجل تجميع المعطيات الضرورية لتتبع تدبير الشأن الصحي على المستوى المركزي والمحلي، على أن يتم تعزيز هذا التقييم بالدراسات والبحوث الميدانية، كما وكيفا.كما أشارت إلى المكتسبات المحققة في هذا القطاع والتي تتجلى في التحكم في المؤشرات السوسيو-اقتصادية مثل معدل النمو السكاني 1.4 ومعدل الخصوبة الإجمالي (طفلين لكل امرأة) ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة وهو 72 سنة، وعزت ذلك إلى الانخفاض المهم في معدل وفيات الأطفال، وتقلص انتشار العديد من الأمراض المعدية والقضاء على العديد من الأمراض الفتاكة واتساع عروض العلاج في القطاع العمومي والخاص بما في ذلك تطوير قدرات مهنيين قطاع الصحة.

النهار المغربية
يومية مستقلة

تقديم دراسة بالرباط حول الحق في التنمية بالمغرب

قدمت اول امس بالرباط، دراسة حول «الحق في التنمية بالمغرب، بين العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأهداف الإنمائية للألفية»، أنجزها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

وتهدف هذه الدراسة أساسا إلى النهوض بإدماج حقوق الإنسان في مسار اتخاذ القرار المتصل بالشأن العام ،وبترابط مع ذلك إدماجها في السياسات والبرامج العمومية المتعلقة بالتنمية البشرية، فضلا عن إطلاق نقاش وطني حول إمكانيات تطوير منهجيات وآليات لتتبع دينامية حقوق الإنسان بالمغرب، وذلك بغية التمكن من قياس فعالية السياسات العمومية، ليس فقط عبر مؤشرات التنمية ولكن أيضا بالنظر لمرجعية حقوق الإنسان.

وتركز هذه الدراسة على أربعة حقوق ترتبط بأربعة قطاعات تعد ذات أولوية بالنظر إلى واقع التنمية البشرية بالمغرب، وهي الشغل والتربية والصحة والسكن، وذلك أخذا بعين الاعتبارا أن هذه الحقوق ، تتميز باستمرار وارتفاع المطالبة بإعمالها، وطابعها الحاسم بالنسبة للاستقرار الاجتماعي، وكذا لكونها أضحت تحظى بالأولوية لدى وضع الميزانية.

وقد استندت المنهجية التي تبنتها الدراسة على تحليل المعطيات، والوثائق المتوفرة واللقاءات المجراة مع أشخاص يشكلون مصادر مهمة للمعلومة، فيما ارتكز التحليل على شبكة معايير للتحليل، ترصد التقاطعات بين الأهداف الإنمائية للألفية والحقوق الواردة في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في علاقة مع القطاعات الأربعة المعنية.

وانكبت الدراسة في مرحلة أولى، على وضع تشخيص لكل قطاع من القطاعات الأربعة. وعملت فيما بعد على دراسة السياسات العمومية القطاعية في ما يتصل بتوفر الخدمات، والولوج إليها وملاءمتها ومقبوليتها من لدن المواطن، مع التركيز على المكتسبات والصعوبات والنقائص وإيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر هشاشة.

وفي كلمة بالمناسبة، قال السيد أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إن هذه الدراسة تكتسي أهمية خاصة لكونها تندرج في إطار التوجه الجديد للمجلس، وذلك بعدما ركز عمله وإمكانياته خلال السنوات الأخيرة على تتبع وتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وأبرز أن هذه الدراسة تتوخى على الخصوص فتح نقاش هام على المستوى الوطني حول الروابط القائمة بين حقوق الإنسان والتنمية، وإدماج مقاربة "حقوق الإنسان" في السياسات العمومية، معتبرا أن المكتسبات الهامة التي حققها المغرب في مجال الحقوق المدنية والسياسية ستفقد من معناها إذا بقيت فئة من المواطنين محرومة أو لا تتمتع بالقدر الكافي بالإمكانيات الضرورية للعيش الكريم.

وأكد أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سيساهم، في إطار اختصاصاته، في حماية وتوطيد هذه المكتسبات، عبر إيلاء نفس الاهتمام لكافة الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والمدنية والبيئية، مبرزا أنه بالنسبة لمؤسسة مثل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، "فإن ذلك يعد في الواقع عودة إلى الوضعية الطبيعية".

من جهته، قال الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنسق هيئات الأمم المتحدة بالمغرب السيد برونو بويزات إن هذه الدراسة تحاول تحديد واقع تفعيل الالتزامات الدولية في هذه المجالات، وذلك بهدف رصد الإكراهات التي تعيق تمتع المواطنين بشكل كلي بهذه الحقوق، والتفكير معا في سبل تجاوزها.

وأشاد بالتزام المملكة الراسخ، منذ أزيد من عشر سنوات، في مجال التنمية البشرية المستدامة والعادلة والتي تولي اهتماما باحترام حقوق الإنسان، معتبرا أن خير تجسيد لهذا الالتزام يتمثل في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تم إطلاقها سنة 2005 والتي شكلت منذ ذلك الحين رؤية وإطارا مرجعيا لمسلسل التنمية البشرية بالمغرب.

وجدد السيد برونو بويزات التأكيد على استعداد برنامج الأمم المتحدة للتنمية الدائم، بتعاون مع باقي الوكالات الأممية، لمواصلة شراكته مع المغرب من خلال دعم جهوده لترسيخ دولة الحق والقانون وتحقيق التنمية البشرية المستدامة والاجتماعية والعادلة.

Revue de Presse des droits de l'Homme

الأحداث المغربية

حسب دراسة أممية وحقوقية:

صورة قاتمة لوضعية القطاعات الاجتماعية في المغرب

التعليم

● ذوو الاحتياجات الخاصة وأطفال الرحل أو القاطنين في المناطق الجبلية، لا يلائمهم النموذج الحالي للتعليم الابتدائي ● الطفل يقضي وقتا طويلا في دراسة برامج غير مركزة ● عدم تطبيق أحكام النصوص القانونية والتنظيمية بدقة ● وجود أزمة في أخلاقيات مهنة التدريس وانتشار العنف في الوسط المدرسي.

الصحة

● غياب المراقبة ● امتهان الطب بطريقة غير قانونية ● هدر الموارد والغياب ● الرشوة في المؤسسات الاستشفائية ● صور في التنسيق بالنسبة للبنية الداخلية للوزارة وعلاقتها مع باقي القطاعات ● معدل وفيات الأمهات والرضع يعد واحدا من أعلى المعدلات في العالم.

السكن

● العجز مازال مهما والخصاص يصل إلى نحو 600 ألف وحدة سكنية ● الحق في السكن غير منصوص عليه بشكل صريح في النصوص القانونية ● اختلالات تحد من أثر تدخلات الدولة ● القطاع تنظمه نصوص تشريعية يعود أصلها إلى فترة الحماية.

الشغل

● انعدام الرقابة والتتبع يحد من فعالية دور المؤسسات المتدخلة ● الافتقار إلى الموارد الضرورية لتأمين المراقبة ● استمرار الفوارق في الولوج إلى الشغل والدخل بين الوسطين الحضري والقروي ● نظام الشغل غير ملائم بشكل كبير للمقاولات الصغرى والمتوسطة ● عدم تخصيص تعويضات للمعطلين وضعف نسبة تغطية أنظمة التقاعد.

03

Revue de Presse du Conseil consultatif

الأحداث المغربية

في دراسة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية:

صورة قاتمة للقطاعات الاجتماعية في المغرب

صورة قاتمة تلك التي رسمتها دراسة مشتركة مابين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية تم تقديمها أول أمس الأربعاء ،عن القطاعات الحيوية والاجتماعية في المغرب.التعليم، الصحة، الشغل، السكن، هي القطاعات التي شملتها الدراسة، دون أن يحصل فيها المغرب على المعدل الذي يسمح له بكسب رهان التنمية مثلما هي مسطرة في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فثلث الأطفال المدرسين لم يسبق لهم أن استفادوا من التعليم التمهيدي، والمناهج اتعليمية لا تساعد على تطوير المهارات، أما في قطاع الصحة فالمغرب استطاع أن يجد له مكانا في مقدمة الدول التي تتوفى فيها الأمهات، في قطاع السكن الخصاص مازال حقيقة ماثلة، أما في قطاع التشغيل فيبدو أن انعدام المراقبة والتتبع لا يزيدان الأمر إلا تعقيدا

1 - التعليم: برامج غير مركزة لا تطور مهارات الأطفال

حسب الدراسة ، لم تفلح كل المبادرات التي اتخذها المغرب في إصلاح منظومته التربوية من الميثاق الوطني للتربية والتكوين، إلى المخطط الاستعجالي، في إقناعها أن التربية والتعليم في المغرب بخير.

العين الفاحصة للدراسة أخبرت المغرب أن ثلث الأطفال المدرسين في السنة الأولى من التعليم الابتدائي لم يسبق أن استفادوا من التعليم التمهيدي، وحتى من استفادوا من التعليم التمهيدي ولج الثلث روض الأطفال بينما تمدرس الباقي في الكتاتيب. رغم تعميم التعليم، فحسب الدراسة ذووا الاحتياجات الخاصة، من الأطفال الذين يعانون من إعاقة ذهنية أو بدنية وكذلك أطفال الرحل أو القاطنين في المناطق الجبلية والمعزولة، لا يلائمهم النموذج الحالي للتعليم الابتدائي. انتقادات الدراسة اتجهت إلى مناهج التدريس، فالطفل «يقضي وقتا طويلا في دراسة برامج غير مركزة، لا تمكنه من تطوير مهارات متعددة ونافعة».

مشكل اخر يطفو على السطح ، يتعلق بعدم تطبيق احكام النصوص القانونية والتنظيمية بالدقة المطلوبة، وظهور بعض المشاكل المتكررة والتي ترجع إلى غياب إطار قانوني وتنظيمي يتطرق إلى مجموعة من الجوانب كالتسيير المالي..

2 - الصحة: معدل وفيات الأمهات والرضع في أعلى المعدلات في العالم

بالرغم من أن الحكومة ظلت تتحدث عن الإنجازات في قطاع الصحة ، إلا أن الخلاصات التي انتهت إليها دراسة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، تكشف أن القطاع الصحي بالمغرب ما زال يشكو من العديد من النقائص.

الأعطاب التي رصدتها الدراسة، تعود إلى غياب المراقبة الضرورية خاصة في سياق يهيمن عليه امتهان الطب بطريقة غير قانونية، وهدر الموارد، والغياب، والرشوة في المؤسسات الاستشفائية، وضعف البرامج الاجتماعية ووسائل تحفيز العاملين في القطاع.

ينضاف إلى ذلك تعرض المجموعات الهشة مثل النساء والأطفال والأشخاص المسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى عدم المساواة، والدليل : التباينات الحاصلة بين الجهات (المجال الحضري، شبه الحضري، القروي)، خاصة على مستوى توزيع الموارد البشرية، والبنيات الصحية الأساسية والتمويل العمومي.

وسجلت الدراسة أن معدل وفيات الأمهات والرضع في المغرب يعد واحدا من أعلى المعدلات في العالم، وعزت هذه الوفيات إلى عدم توفر الشروط الصحية اللازمة للولادة.

3 - قطاع السكنى: الخصاص يبلغ نحو 600 ألف وحدة

بالنسبة للدراسة، بالرغم من وجود نتائج جيدة سجلها قطاع السكنى في المغرب فإن العجز في هذا القطاع لازال مهما، إذ يصل عدد الأسر التي تتكون كل سنة 120 الفا، في حين يبلغ الخصاص نحو 600 الف وحدة.

فقطاع السكن عرف دينامية مثيرة للانتباه خلال فترة 2003 - 2007، ترجمها بشكل خاص، تسريع وتيرة إنتاج الوحدات السكنية التي انتقل عددها من 81 الفا و670 وحدة سنة 2000 إلى 110 الف و810 سنة 2006.

أربعة أعطاب هي التي رصدتها الدراسة هي: الولوج، الحكامة، السياق التشريعي والتتبع والتقييم.

قانونيا سجلت الدراسة أن الحق في السكن غير منصوص عليه بشكل صريح في النصوص القانونية المغربية، لكن المملكة تتوفر على نصوص تشريعية وتنظيمية تنظم وتؤطر قطاع السكن.

وفي ما يتعلق بالحكامة، أشارت الدراسة إلى أن القطاع لازال يعاني من عدة اختلالات تحد من أثر تدخلات الدولة في هذا المجال، من بينها على الخصوص وجود تفاوتات مهمة بين الجهات وبعد مناطق إعادة الإسكان.

4 - الشغل: انعدام الرقابة والتتبع يحدان من الفعالية

خلصت الدراسة إلى أن أهم أسباب مشاكل سوق الشغل، تعود إلى انعدام الرقابة والتتبع يحد من فعالية دور المؤسسات المتدخلة في القطاع.

فالية التتبع حسب الدراسة محدودة بسبب الافتقار إلى الموارد الضرورية لتأمين المراقبة، كما سجلت الدراسة استمرار الفوارق في الولوج للشغل والدخل بين الوسطين الحضري والقروي وإزاء الفئات الخاصة.

ورصد الدراسة استمرار الفوارق بين الجنسين في الشغل وفي الدخل.

كما لاحظت أن نظام الشغل غير ملائم بشكل كبير للمقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة بالقطاع غير المهيكل والقطاع الفلاحي، وعدم تخصيص تعويضات للمعطلين، وضعف نسبة تغطية أنظمة التقاعد (القطاع الخاص والقطاع غير المهيكل) بالإضافة إلى عدم احترام قانون الشغل.

وفي الجانب القانوني لاحظت الدراسة غياب القوانين التطبيقية المتعلقة بحرية العمل النقابي والحق في الاضراب، وضعف إنفاذ القوانين التنظيمية المتعلقة بالنظافة والصحة وخاصة في القطاع الغير المهيكل.

Revue de Presse du Conseil

LE SOIR

Droits de l'Homme : Le CCDH passe à la deuxième génération

Le CCDH décide de passer à la vitesse supérieure. Son président, Ahmed Herzenni, tourne définitivement la page des droits politiques et entame le chantier de la deuxième génération des droits de l'Homme, en l'occurrence, économiques et sociaux. Et cela, avant de s'attaquer, dans un avenir très proche, aux droits culturel et linguistique. C'est, en substance, le contenu des déclarations du président du CCDH lors de la présentation d'une enquête conjointe réalisée avec le PNUD. Enquête qui porte sur le «droit au développement» dont les résultats, précise Ahmed Herzenni, devraient être soumis incessamment au débat public. Aux dires des responsables de cette instance, « le CCDH accorde un intérêt tout particulier aux Droits économiques, sociaux et culturels (DESC), au point d'en faire l'axe prioritaire de sa nouvelle orientation». Pourquoi une telle réorientation ? Selon certains observateurs, le CCDH aurait atteint ses limites quant à la concrétisation des recommandations de l'IER, texte qui regroupe les principales revendications d'ordre politique : lutte contre l'impunité, séparation des pouvoirs et autres réformes constitutionnelles.

Suite page 3

Revue de Presse du Conseil consultatif

LE SOIR

Droits de l'Homme

Le CCDH passe à la deuxième génération

▶ Le Conseil focalise désormais son action sur le respect des droits économiques et sociaux.

▶ Herzenni empiète sur la plate-bande des associations et autres organisations de défense des droits de l'Homme, voire des syndicats.

TAHAR ABOU EL FARAH

(Suite de la page Une)

... Pour le CCDH, «la scène publique marocaine connaît, actuellement, une recrudescence de la revendication à caractère socio-économique (emploi, santé, services de bases, éducation, etc.) et culturel (linguistique notamment). Sous l'impulsion d'acteurs de la société civile, ce type de revendication ne cesse de prendre de l'ampleur et augure d'un avenir où un «droit au développement, dans son acception la plus large, pourrait constituer l'enjeu majeur du débat public au Maroc». L'excuse est donc toute trouvée. En effet, précise-t-on auprès du CCDH, «c'est dans ce contexte, et au vu de ces constats, que le CCDH a mené, en partenariat avec le PNUD,

Ahmed Herzenni, le président du CCDH. (DR)

Revue de Presse

LE SOIR

une étude consacrée à la thématique du Droit au développement au Maroc». Cette étude ne traite pas, prévient le Conseil, de l'ensemble des droits énoncés par le Pacte international relatif aux DESC, ni de tous les Objectifs du Millénaire. «Elle est consacrée aux droits relevant de quatre secteurs jugés prioritaires au vu de l'état du développement humain au Maroc, à savoir : l'emploi, l'éducation, la santé et le logement». Des secteurs, tient à préciser cette institution, «à la fois objet de *revendications récurrentes, déterminants* pour la stabilité sociale et désormais prioritaires en termes d'engagement budgétaire». Ce sont aussi des secteurs sur lesquels se concentre l'effort des principales organisations de défense des droits de l'Homme, l'AMDH en premier. Le CCDH essaie-t-il de tirer le tapis sous les pieds de cette association aux quelque 90 antennes locales et plus de 10.000 adhérents ? La question reste ouverte, alors que l'association essuie une série de critiques émanant même des institutions constitutionnelles. Pour le CCDH, «le principal objectif de cette étude est de promouvoir l'intégration de l'approche des droits de l'Homme dans les processus publics de prise de décisions et, corrélativement, dans les politiques et programmes publics en rapport avec le développement humain». En somme, soutient-on auprès de l'institution, «*le respect des droits humains et le développement* forment un tout indissociable. Leur interdépendance sous-tend tous les champs d'actions : socioéconomique, politique et culturel». Un discours qui rejoint celui de nombreux acteurs associatifs et même syndicaux.

Pour ce qui est de l'étude en soi, elle précise que «l'analyse de ce secteur du logement selon une grille qui conjugue Objectifs du Millénaire et les droits énoncés dans le Pacte international relatif aux DESC, met en évidence des avancées, des insuffisances et des contraintes qui entravent l'accès de tous à un logement adéquat».

Sur le volet santé, «malgré les acquis, le secteur présente encore d'importantes insuffisances, souvent exacerbées par des inégalités d'ordre géographique et catégoriel», précise le document.

Côté éducation, même son de cloche : «l'enfant passe trop de temps à étudier des curricula trop éclatés, qu'il n'arrive pas à intégrer tout seul en compétences transversales utiles et monnayables. Un modèle d'école plus diversifié et des curricula recentrés sur les compétences essentielles permettront sans doute d'obtenir de meilleurs résultats». Et enfin pour ce qui est du droit au travail, «la croissance de l'activité économique ne se traduit pas par une répartition équitable des revenus entre rural et urbain, entre régions et entre couches et catégories de la population».

Revue de Presse du Co

AL BAYANE

Enquête CCDH-PNUD

Santé: des insuffisances lourdes

Le secteur de la santé au Maroc présente «d'importantes insuffisances», malgré les acquis, indique une étude sur «le droit au développement au Maroc entre pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels et Objectifs du Millénaire pour le développement», présentée mercredi à Rabat.L'enquête se penche aussi sur l'emploi, l'éducation et le logement. «Malgré les acquis, le secteur de la santé présente encore d'importantes insuffisances, souvent exacerbées par des inégalités d'ordre géographique et catégoriel», selon cette étude réalisée par le Conseil Consultatif des Droits de l'Homme (CCDH) en partenariat avec le Programme des Nations unies pour le développement (PNUD), et consacrée aux droits relevant de quatre secteurs jugés prioritaires au vu de l'état du développement humain au Maroc, à savoir l'emploi, l'éducation, la santé et le logement.

Lire en P.3

Revue de Presse

AL BAYANE

Enquête CCDH - PNUD

Des insuffisances lourdes

Le secteur de la santé au Maroc présente «d'importantes insuffisances», malgré les acquis, indique une étude sur «le droit au développement au Maroc entre pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels et Objectifs du Millénaire pour le développement», présentée mercredi à Rabat.L'enquête se penche aussi sur l'emploi, l'éducation et le logement .

«Malgré les acquis, le secteur de la santé présente encore d'importantes insuffisances, souvent exacerbées par des inégalités d'ordre géographique et catégoriel», selon cette étude réalisée par le Conseil Consultatif des Droits de l'Homme (CCDH) en partenariat avec le Programme des Nations unies pour le développement (PNUD), et consacrée aux droits relevant de quatre secteurs jugés prioritaires au vu de l'état du développement humain au Maroc, à savoir l'emploi, l'éducation, la santé et le logement.

Les «insuffisances» dans ce domaine tiennent en l'absence de contrôle de la gestion et de reddition des comptes, «particulièrement nécessaires dans un contexte dominé par l'exercice illégal de la médecine, le gaspillage des ressources, l'absentéisme, la pratique de la corruption dans les établissements de soins», le tout aggravé par la faiblesse des programmes sociaux et des moyens de motivation du personnel», estime cette étude. Concernant l'accès aux soins de santé, l'étude fait ressortir que les iniquités catégorielles sont davantage le lot des groupes vulnérables (femmes, enfants, personnes âgées et personnes handicapées). Elles se conjuguent à des écarts entre régions et milieux (urbain, périurbain et rural), notamment en matière de répartition des ressources humaines, des établissements sanitaires de base et du financement public, notant que l'offre globale publique et privée est marquée par une «faible complémentarité» entre les deux secteurs.

«Cette offre n'a pas permis d'établir l'équilibre entre les différentes régions et encore moins entre les différentes provinces en matière de services de santé de base», précise la même source.

Selon cette étude, le taux de mortalité maternelle et infantile au Maroc est «l'une des plus élevés au monde», avec en plus des «disparités flagrantes» entre régions et entre l'urbain et le rural, ajoutant que ces décès sont essentiellement dus aux conditions défavorables des accouchements tout en soulignant que bon nombre de femmes continuent à accoucher chez elles, loin de tout encadrement médical.

Elle relève que les plus démunis, surtout en milieu rural, éprouvent de «multiples difficultés» (économiques, géographiques, socioculturelles...) pour accéder aux services de soins, lesquels connaissent une répartition «inéquitable», tant au niveau médical que paramédical.

Emploi : Suivi limité

S'agissant du volet emploi, l'étude a relevé le manque de contrôle et de suivi, limite l'efficacité et affaiblit le rôle des institutions du marché du travail, révèle cette étude sur « le droit au développement au Maroc entre pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels (DESC) et objectifs du millénaire pour le développement», Le suivi est limité en raison du manque de moyens disponibles pour l'assurer, souligne l'étude, , et articulée autour de quatre principaux axes, à savoir l'emploi, l'éducation, la santé et le logement. L'étude relève, de même, la persistance des disparités d'accès à l'emploi et de revenus entre milieux urbain et rural, entre les régions et envers les catégories spécifiques, notant à cet égard, que la croissance de l'activité économique ne se traduit pas par une répartition équitable des revenus entre rural et urbain, entre régions et entre couches et catégories de la population.

Et de souligner que le système de travail est peu adapté aux PME et aux micro-entreprises du secteur informel et du secteur agricole, qui concentrent les catégories qui ont le plus besoin de protection, ainsi que l'absence d'allocation chômage, la faiblesse des taux de couverture des régimes de retraite (secteur prive et le secteur informel), outre le faible respect du droit de travail en particulier dans le secteur informel constituent autant d'entraves. Concernant le secteur du logement, l'étude a indiqué qu'en dépit des performances enregistrées par le secteur, avec 120.000 ménages constitués chaque année, alors que le déficit existant est estimé à quelques 600.000 unités, révèle une étude sur «le droit au développement au Maroc», présentée mercredi à Rabat.

Logement : Insuffisances et contraintes

Selon la meme étude, le secteur de l'habitat a enregistré un dynamisme remarquable au cours de la période 2003-2007, qui s'est traduit notamment par l'accélération du rythme de production des logements autorisés, passant de 81.670 unités en 2000 à 110.810 en 2006.

L'analyse du secteur du logement, selon une grille qui conjugue Objectifs du Millénaire et les droits énoncés dans le Pacte International relatif aux droits économiques, sociaux et culturels (DESC), met en évidence des avancées, des insuffisances et des contraintes qui entravent l'accès de tous à un logement adéquat, fait remarquer l'étude, notant que cette analyse a porté sur quatre concepts, à savoir l'accessibilité, la gouvernance, le contexte législatif et le suivi-évaluation.

Revue

MAROC-SOCIAL-PARTENARIAT
Convention cadre de partenariat entre le CCDH et le Haut Commissariat aux anciens résistants

Rabat, 22 juin (MAP)- Le Conseil Consultatif des Droits de l'Homme et le Haut Commissariat aux anciens résistants et anciens membres de l'armée de libération, ont procédé, mardi à Rabat, à la signature d'une convention cadre de coopération et de partenariat relative à l'histoire, la mémoire et les archives.

Cette convention signée par le président du CCDH, M. Ahmed Herzenni et le Haut Commissaire aux anciens résistant et anciens membres de l'armée de libération, M. Mustapha El Ktiri, s'inscrit dans le cadre de la mise en Œuvre des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation relatives à la préservation des archives et à la réparation communautaire.

En vertu de cette convention, les deux institutions s'engagent à organiser des conférences et des journées d'étude sur l'histoire de la résistance et l'armée de libération, traitant des problématiques de l'écriture de l'histoire, du recueil de témoignages et de documentation des violations et des exactions des droits de l'homme durant la période du protectorat.

Ainsi, les deux institutions veilleront à encourager les études et les recherches sur la résistance et l'armée de libération tout en accordant une importance particulière à la documentation des actions des nationalistes, des résistants et des membres de l'armée de libération.

Cette convention a pour objectif d'appuyer et de promouvoir les productions scientifiques, littéraires et artistiques sur l'histoire de l'indépendance et ses valeurs ainsi que sur les principes des droits de l'Homme. Elle vise aussi à échanger les sources d'informations (publications et documents) relatives à l'histoire de la résistance et de l'armée de libération nationale ainsi qu'aux droits de l'Homme.

Dans une allocution prononcée à cette occasion, M. Herzenni a indiqué que cet accord constitue une base de coopération prometteuse entre les deux institutions pour la préservation de la mémoire historique, ajoutant que grâce à la relation entre le Conseil, le Haut Commissariat et les autres institutions telles que l'Université, les efforts seront intensifiés pour avoir davantage de données et des informations sur l'histoire contemporaine du Maroc.

Pour sa part, M. El Ktiri a fait savoir que cette initiative "sans précédent" vise à répondre aux aspirations et aux attentes des nationalistes et membres de la famille de la Résistance, notant que des efforts supplémentaires doivent être fournis pour la préservation de la mémoire historique.

M. El Ktiri a indiqué que le Haut Commissariat, partant de sa prise de conscience de l'importance du domaine des droits de l'homme, a organisé des colloques pour s'arrêter sur les violations perpétrées dans les prisons, les centres de détention et les postes de police pendant la période du protectorat.(MAP).

Revue de presse du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme

aufait
Journal Quotidien d'Information Générale. Edition du lundi 06 avril • n°488 • www.aufaitmaroc.com

édito. Arrêtés viziriels

Que dira le Haut Commissariat au Plan ? Cette fois-ci, l'étude qui égratigne les secteurs de l'école, de la santé, du logement et de l'emploi n'est pas signée par le seul PNUD dont les conclusions ont la fâcheuse habitude de ne pas être du goût de nos planificateurs.

L'organisme onusien a fait tandem avec le Conseil Consultatif des Droits Humains, notre CCDH national et officiel, pour nous apprendre que la santé souffre, qu'il n'y a pas suffisamment de logements, que des disparités, entre urbain et rural, dans l'accès à l'emploi persistent toujours !

Il faudra au haut commissariat faire dans la haute voltige pour remettre en cause les constats du PNUD auxquels le CCDH a rajouté son grain de sable. Mais PNUD ou pas, CCDH ou pas, cette étude, rendue publique mercredi dernier à Rabat, ne nous apprend pas grand-chose.

Sauf peut-être que... les finances des écoles sont régies par des arrêté viziriels datant du protectorat. Si Lyautey, de là où il est, doit regretter la destruction de certains joyaux architecturaux de son époque, il n'a certainement pas misé sur la survivance d'arrêtés datant du temps du protectorat. Le HCP appréciera t-il la leçon de longévité ?

■ La rédaction

Revue de Pr... droits de l'Homme

aufait
Journal Quotidien d'Information Générale. Edition du lundi 06 avril • n°488 • www.aufaitmaroc.com

Etude du CCDH et du PNUD sur le droit au développement
Un travail de titan nous attend

Lors d'une rencontre menée par le CCDH et le PNUD mercredi dernier à Rabat, les deux organisations ont présenté les résultats d'une étude portant sur le droit au développement au Maroc.Détails.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Le Conseil Consultatif des Droits de l'Homme (CCDH) et le Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD), représentés par Ahmed Herzenni, président du CCDH, et Bruno Pouëzat, représentant résident du PNUD et coordonnateur du système des Nations Unies au Maroc, ont organisé mercredi à Rabat une rencontre de présentation de leur étude réalisée en partenariat sous le thème "Le droit au développement au Maroc entre Pacte International relatif aux Droits économiques, sociaux et culturels (DESC) et Objectifs du Millénaire pour le Développement".

Quatre indicateurs, quatre secteurs

Les secteurs passés au crible, santé, logement, emploi et éducation, sont ceux qui connaissent actuellement une recrudescence de revendications. L'analyse a donc été principalement axée sur les dysfonctionnements qui grippent l'efficience d'un grand nombre de programmes de développement.

Le rapport n'occulte ni la pauvreté, ni l'exclusion qui touchent de larges franges de la population, ni le fait que la croissance de l'activité économique se traduit par une répartition inéquitable des revenus entre rural et urbain, entre régions pauvres et régions riches et entre différentes classes de la société.

"Le respect des droits humains comme cadre d'action indispensable pour faire aboutir toute politique de développement est un principe largement admis depuis la déclaration du millénaire adoptée par l'Assemblée Générale des Nations Unies en Septembre 2000."

Extrait du résumé de la mouture finale (mai 2010).

La santé souffre

Malgré les acquis, le secteur de la santé présente encore “d'importantes insuffisances” dues à l'absence de contrôle de la gestion et de reddition des comptes.

L'étude relève en outre que les injustices sont davantage le lot des groupes vulnérables (femmes, enfants, personnes âgées et personnes handicapées). Elles se conjuguent à des écarts entre régions et milieux (urbain, périurbain et rural), notamment en matière de répartition des ressources humaines, des établissements sanitaires de base et du financement public, notant que l'offre globale publique et privée est marquée par une “faible complémentarité” entre les deux secteurs.

Logement, entre contraintes et réalisations

L'analyse du secteur du logement met en évidence des avancées, des insuffisances et des contraintes qui entravent l'accès de tous à un logement adéquat. Ainsi, en dépit des performances enregistrées par le secteur, le déficit en logements reste important, avec près de 600.000 unités.

120.000

Face aux 120.000 ménages constitués chaque année, la production des logements autorisés est passée de 81.670 unités en 2000 à 110.810 en 2006.

L'action de l'Etat dans ce secteur prend plusieurs formes: mobilisation de terrains publics, affectation de ressources financières et de moyens techniques et opérationnels.

Toutefois, relève l’étude, le secteur reste confronté à des dysfonctionnements qui limitent l'impact des interventions publiques, parmi lesquels des écarts importants entre les régions, l'éloignement des sites de recasement par rapport aux zones d'activités et de services, l'excessive concentration des moyens aux mains d'un seul opérateur public, ainsi que des réalisations en quantité, mais qui ne tiennent pas compte de la qualité urbanistique et architecturale ni des pratiques culturelles des habitants.

Disparités persistantes dans l'emploi

Dans ce secteur également, l’étude du CCDH et du PNUD a relevé la persistance des disparités de revenus et d'accès à l'emploi entre milieux urbain et rural.

Elle a aussi relevé le peu d’adaptation du système de travail aux PME et aux micro-entreprises du secteur informel et du secteur agricole, qui concentrent les catégories qui ont le plus besoin de protection. L'absence d'allocation chômage, la faiblesse des taux de couverture des régimes de retraite (secteur privé et informel), le faible respect du droit du travail - en particulier dans le secteur informel - constituent autant d'entraves au développement, ont souligné les deux organismes.

Sur le plan juridique, les réglementations nationales du travail ne s'appliquent qu'au salariat du secteur public et des grandes entreprises, reconnaît l'étude, alors que les petites entreprises du secteur informel sont à l'extérieur du système de régulation, à la fois par manque de moyens, inadaptation des réglementations et tolérance à l'égard d'un secteur créateur d'emplois, aussi précaires soient-ils.

Des arrêtés du protectorat à l'école

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Près du tiers des enfants accédant à la première année du primaire n'ont pas bénéficié de l'enseignement préscolaire et un tiers seulement de ceux qui en ont bénéficié, sont allés dans une maternelle, tandis que les autres sont allés à l'école coranique, estime l'étude.

Elle ajoute que l'enfant passe trop de temps à étudier des curricula "trop éclatés", qu'il "n'arrive pas à intégrer tout seul en compétences transversales utiles et monnayables", soulignant qu'un modèle d'école plus diversifié et des curricula recentrés sur les compétences essentielles permettraient sans doute d'obtenir de meilleurs résultats.

Le modèle actuel de l'école primaire "ne convient pas aux enfants présentant un handicap mental ou physique et aux enfants de nomades et des zones montagneuses enclavées."

L'étude du CCDH et du PNUD.

Le rapport rend compte par ailleurs de certains problèmes récurrents dus à l'absence de cadres juridiques et réglementaires, comme la gestion financière des établissements.

La violence en milieu scolaire et l'exercice du soutien psychologique aux élèves par des enseignants non qualifiés ont également été pointés par le travail du CCDH et du PNUD, qui ont noté que certains aspects de la gestion financière des établissement scolaires sont encore régis par des arrêtés viziriels datant du protectorat.

Comment et pourquoi cette étude?

Cette étude a pour principal objectif de promouvoir l'intégration de l'approche Droits de l'Homme dans les processus publics de prise de décision. La mise en avant de cette approche a également pour objectif d'initier un débat national sur les possibilités de développer des méthodes et outils de suivi de la dynamique des droits humains au Maroc. L'étude est consacrée à quatre secteurs jugés prioritaires, déterminants pour la stabilité sociale et, désormais, prioritaires en termes d'engagement budgétaire

Revue de Presse du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme

الأحداث المغربية

الاتحاديون بالحسيمة

التنفيذ الكامل لتوصيات هيئة الانصاف

تداولت بعض وسائل الاعلام المحلية والوطنية خبر توقيع اتفاقية للشراكة بين كل من صندوق الإيداع والتدبير والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من جهة، ومن جهة أخرى، إحدى الجمعيات المحلية العاملة في مجال التنشيط المسرحي تستفيد بمقتضاه هذه الأخيرة من دعم مالي قدره 45 مليون سنتيم من أجل إنجاز مشروع سمي «حماية الذاكرة التاريخية والثقافية عبر المسرح»، وهو المشروع الذي يندرج ضمن برنامج جبر الضرر الجماعي الممول من طرف الاتحاد الأوربي تنفيذا لتوصيات هيأة الإنصاف والمصالحة.

وبعد اطلاعنا على الخبر، فإننا في مكتب فرع الحسيمة للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، المجتمع في إطار اجتماع عادي يوم الجمعة 18 يونيو 2010 وبعد تدارسنا للموضوع وحيثياته، نعلن ما يلي:

- إننا في الوقت الذي نحيي فيه الجهود الفردية والجماعية التي تبذلها مكونات الحركة المسرحية بالمدينة والإقليم، وندافع عن حقها في الاستفادة من الدعم العمومي، فإننا نرفض أن يتم استعمالها من طرف البعض من أجل الالتفاف على ملف هو أكبر منها بكثير.

- نطالب بالتنفيذ الكامل، غير المنقوص لما جاء في توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، سواء في شأن طي صفحة الماضي أو في شأن الإصلاحات السياسية والدستورية، التي من شأنها تأمين عدم تكرار ما جرى.

- نعتبر أن مضمون هذه الاتفاقية لا يرمي إلى مستوى ما عانته منطقة الريف، من عقاب جماعي امتد لعقود حرم خلالها من أبسط مقومات العيش الكريم.

- كما نعتبر أن مثل هذه البرامج تظل بعيدة عن روح توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة في شأن «جبر أضرار المناطق التي عرفت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان»، والتي نتجت عنها أضرار جماعية، بل إنها تظل بعيدة عن مضمون الاتفاقية الموقعة في هذا الشأن بين المجلس الاستشاي لحقوق الإنسان واللجنة الأوربية، والهادفة حسب وثائق المجلس الى «إعداد برنامج تجسد انخراط الدولة في مسلسل لجبر الضرر مبنية على التمييز الإيجابي لصالح هذه المناطق».

- ندعو الى إشراك القوى الحية بالمنطقة بكافة تعبيراتها الديمقراطية في مسلسل صياغة مكونات البرنامج، قبل الشروع في الإعلان عن مثل هاته الخطوات التي تستفز ذاكرتنا الجماعية أكثر مما تعمل على حمايتها.

Revue des droits de l'Homme